الدوافع السياسية لمشاركة الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد في مؤتمر طنجة 1958م

د. سامية صالحي
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
جامعة الجزائر 3

تاريخ الارسال: 2019/07/16 / **تاريخ القبول:** 2020/01/07 / **تاريخ النشر:** 2020/04/27

ملخص:

يتميز مؤتمر طنجة 1958م بأنه من الخطوات العملية الهادفة لتحقيق كيان موحد يجمع المغرب العربي، في لحظة تاريخية حملت آثار السيطرة الاستعمارية ومكافحتها؛ ولان المؤتمر هو ما يهدف أطرافه لان يكون، ولان تونس أحد تلك الاطراف ومثلت دولة حديثة الاستقلال، بمطامحها وبتحدياتها، ولان الحزب الدستوري التونسي الجديد هو المتحكم في مسار تونس ما بعد الاستقلال من خلال نفوذ وسلطة رئيس الحزب والدولة الحبيب بورقيبة، والذي حمل تصورا خاصا لمستقبل تونس ونهضتها؛ فإن لكل تلك العوامل تأثيرا على دوافع هذا الحزب للمشاركة في مؤتمر طنجة، دوافع ذات أبعاد سياسية ودلالات عميقة على الوضع العام في المغرب العربي والخاص في تونس، حيث برز تأثير النظرة القطرية والمصلحة الذاتية في الموقف من آمال شعوب المنطقة وحركاتها في الوحدة، وهي نظرة ومصلحة حكمتها الظروف التاريخية، وأبعاد السياق المحلي والإقليمي والدولي.

– **الكلمات المفتاحية:** تونس،الحزب الدستوري التونسي الجديد،مؤتمر طنجة،وحدة المغرب العربي.

Résumé :

Le congrès de Tanger 1958 est un grand pas dans le processus de la réalisation de l'unité maghrébine- ou il aurai du l'être- il s'est déroulé dans un contexte historique spécifique caractérisé par la situation et la domination coloniale française ; la lutte pour l'indépendance en Algérie et l'obtention de la Tunisie et du Maroc de leurs indépendances suite à des traites qui perdurent l'influence française, le parti néo-doustour qui dirige et guide l'Etat Tunisien au biais de son chef et président Bourguiba, portai une vision bien spécifique a celui-ci et qui influençais parmi d'autres les positions du parti et de l'Etat. Cet article se penche sur le sujet des motivations politiques du néo-doustour concernant sa participation au congre de Tanger et les facteurs qui ont dicte ses actes et dires ; et qui démontrent l'impact du pragmatisme tunisien et l'angle de vue restreint d'un Etat faible et ambitieux dans un climat national ; régional et international peu motivant.

Mots clés :Tunis , parti néo- doustour, congrès de Tanger , unité maghrébine.

مقدمــة:

تشكل منطقة المغرب العربي كيانا متناغما من الناحية الجغرافية، في تموقعه في شمال إفريقيا، ومن الناحية التاريخية، في تجاربه وأحداثه الهامة والمصيرية المشتركة، ومن الناحية السكانية في تناغم مكوناته الاثنية وترابطها، ومن الناحية الدينية في اعتناق سكانه الاسلام دينا للاغلبية الساحقة، ومن الناحية الثقافية واللغوية من خلال تشارك شعوبها في هوية جامعة، إنها كيان ينتمي إلى إطار حضاري جامع وواحد هو العالم العربي الإسلامي. كل هذه العوامل التي تقرب، يفترض أنها لا تساعد فقط وإنما تدعو إلى التوحد والارتباط.

لقد جرت في التاريخ الحديث والمعاصر لمنطقة المغرب العربي، عدة دعوات وخطوات في طريق إنجاز تكتل مغاربي يجمع شعوب المنطقة وحركاتها الوطنية، محاولات اتسمت بحدوثها في فترة الاستعمار، وباستمرارها بعد انتزاع هذه الدول لاستقلالها على مدى عشريات وعقود طويلة.

يعد مؤتمر طنجة 1958م من الخطوات العملية المتميزة وذات الدلالات العميقة،[1] والذي عرف ضجة سياسية وإعلامية في حينه على المستوى المغاربي والعربي والغربي كذلك، ويبقى لحد الآن تجربة يمتثل بها ويستشهد بامتلاكها لإمكانية النجاح لولا عوامل مختلفة أفشلتها. وكان تناول هذا المقال لمؤتمر طنجة وبالذات لعوامل فشل هذه الخطوة والمبادرة، من خلال أهم عامل أثر بصفة مباشرة على مصداقية القرارات وتفعيلها، ألا وهو دوافع المشاركين في المؤتمر، بحيث يمكن من خلال استكشاف دوافع المشاركة من تلمس الأسباب الحقيقية التي عجلت بفشل المقررات، وكان تركيزنا على حالة أحد الأطراف الفاعلة وهو حزب الدستور التونسي الجديد، والذي يتميز بتميز التجربة التونسية في تلك المرحلة، وتميز المرحلة التاريخية إن كان داخليا أو إقليميا أو عربيا أو دوليا. **فما هي الدوافع السياسية وراء مشاركة حزب الدستور التونسي الجديد في مؤتمر طنجة ؟**

وتكون الإجابة عن هذا التساؤل عبر استعراض لمحة تاريخية عامة عن حزب الدستور التونسي الجديد ليتبين لنا توجهاته وخياراته السياسية بالأساس، والتي ستؤثر على مساره بشكل عام. ومن داخل هذا الحزب لابد من التركيز على الشخصية الاساسية المؤثرة والموجهة بشكل عميق ألا وهي شخصية **الحبيب بورقيبة*** لأنها ستطبع الحزب وستطبع بالتالي تونس بشكل كلي في مرحلة ما بعد الاستقلال بطابع هذا الرئيس التونسي.

يتم الانتقال بعد اللمحة التاريخية إلى ظروف المرحلة التاريخية التي انعقد فيها مؤتمر طنجة على مستوى تونس، وعلى مستوى المغرب العربي ككل، حيث ستشكل ثورة التحرير الوطني (1945-1962) في الجزائر عاملا حاسما على أكثر من صعيد، لفهم التحديات التي واجهها المؤتمر

والضغوطات أيضا، وكيف انعكس كل ما سبق على مجريات المؤتمر ومقرراته، وعلى ردود الفعل على هذه الأخيرة بالأخص من جانب فرنسا، من خلال التركيز على دوافع الحزب التونسي.

أولا– لمحة عن ظهور وتطور حزب الدستور التونسي الجديد:

فرضت الحماية الفرنسية[2] على تونس سنة 1881م، ومن ثم لم يكن تواجد الاستعمار الفرنسي فيها مماثلا للحالة الجزائرية التي عرفت الاستيطان والإلحاق بفرنسا؛ حيث لم تشهد تونس ذلك التدخل السافر والعنيف في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وحتى السياسية والدينية. وذلك ما مكن التونسيين من الدخول في حركات إصلاحية وسياسية لم تأخذ طابع الصراع والمواجهة العنيفة في بداياتها، فأسس **بشير صفير*** و**علي باشا حاميا*** "**حركة الشباب التونسي**" عام 1907م، تولى هذا الأخير قيادتها، انضم إليها **عبد الرحمان الثعالبي*** عام 1909م ، ومثلوا تيارا تأثر بحركة تركيا الفتاة، كانت له جريدة أسبوعية ناطقة بالفرنسية "الصوت التونسي"، وبالتحاق الثعالبي أصبح لها جريدة عربية "التونسي"، غير أن مطالب التيار ظلت اجتماعية.[3]

وكان ظهور الحزب الدستوري التونسي الحر[4] عام 1920م، نتيجة لضعف الحركة الوطنية التونسية بعد نفي عبد العزيز الثعالبي، واستقراره بالمشرق العربي، واستمرار الصراع بين الجيل القديم والجيل الجديد،[5] بسبب الخلاف في التكوين الفكري للقادة بين فريق متأثر بالثقافة العربية الإسلامية وعلى رأسهم الثعالبي، وفريق متأثر بالثقافة الفرنسية يتزعمه بورقيبة.[6] فكان ميلاد الحزب الدستوري الجديد كتيار انشق عام 1934م عن الحزب الدستوري الحر، ممثلا لتيار عام آخذ في الانتشار يتبنى التغيير الداخلي المرافق للمناداة بالاستقلال. ومن تسمية الحزب بالدستوري يبرز اختياره الأسلوب الشرعي المؤمن بالحل السلمي في إطار التفاوض لا الثورة.[7] ورغم ذلك لم يتمتع الحزب بالشرعية إلا سنوات قليلة، وكان يتخذ الأسلوب الوحيد الشائع وهو الوقوف وراء المظاهرات الطلابية، والتي كان أعنفها سنة 1938م حيث تم حظر الحزب إثرها.[8]

أما المعارضة داخل الحزب فبرزت في تونس قبل بداية المفاوضات مع فرنسا حول الاستقلال، وذلك بالنظر لتشكيلة الحزب الدستوري الجديد، فمن جهة كان هناك تيار استقلالي ينادي بالاستقلال التام ووحدة الكفاح في المغرب العربي، مثله **صالح بن يوسف** الأمين العام للحزب والذي عارض الاتفاقيات مثلما عارضها **السيد الطاهر الأسود** قائد جيش التحرير التونسي؛ وتيار قبل بالمفاوضات

وباتفاقيات 3 جوان 1955م، مثله بورقيبة والذي صاغ عدة اجتهادات للتنصل من التزامات العمل المشترك والتأكيد على أن وضعية تونس" تختلف عن وضعية الجزائر، وأن التمسك بالحل المشترك يؤجل تحرير هذه الأقطار، وأن لكل قطر خصوصياته التي لا يعرفها إلا أهله." [9] إذن نظر الحزب للخيار العسكري" كعامل مساعد محدود في خطة يحتل فيها العمل السياسي التفاوضي الأولوية."[10]

وبعد توقيع الاتفاقية عاد بورقيبة إلى تونس، ثم استغل فترة غياب بن يوسف مترأسا وفدا مشاركا في مؤتمر بان دونغ 1955م، ليواجه قوة التيار الثوري وبدعم من السلطات الفرنسية، بعد أن فشلت محاولة إسكات بن يوسف بعرض تشكيله للحكومة الجديدة كمقابل، لكنه رفض ففصله عن الأمانة العامة للحزب ومن عضوية المكتب السياسي أثناء انعقاد مؤتمر حزب الدستور الجديد نوفمبر 1955م بصفاقص،[11] فغادرت قيادة المعارضة الداخلية إلى مصر، مما سيؤثر على علاقات تونس الخارجية خاصة مع مصر.

كما يجب التنويه إلى أنه يغيب في برنامج الحزب الدعوة إلى العمل مغاربيا، وإنما العمل القطري المحض باستثناء مبادرات قليلة شخصية لبورقيبة في بعض اللقاءات المغاربية.[12]

ثانيا– ظروف انعقاد مؤتمر طنجة:

تميز الإطار التاريخي العام لمؤتمر طنجة بسلسلة من الكفاحات والنضالات ضد الاستعمار الفرنسي، هذا الاخير وإن كان يتوحد في جنسيته الفرنسية؛ فإنه يختلف في أساليبه الإجرامية وطبيعته بين الحماية على كل من تونس والمغرب، وبين الاستعمار الاستيطاني الفظيع في الجزائر، ثم إن بلدان المغرب العربي الثلاث الخاضعة للاستعمار تتفق في العلامات الكبرى لمجرى تاريخها، وكونها مناطق تنتمي إلى العالم العربي الإسلامي، يوحدها تاريخ ولغة وحاضر مشترك.

لقد توج الكفاح في منطقة المغرب العربي باستقلال تونس والمغرب، وباستمرار هذا الكفاح مسلحا في الجزائر. فاندلاع ثورة التحرير في الجزائر قدم بعدا آخر للكفاح هو البعد المغاربي، أي تعميم الثورة [13] أو ما يسمى **بمغربة الحرب.**

أصبحت العلاقات مع ثورة الجزائر فاترة عقب استقلال تونس والمغرب، فاتفاقيات الاستقلال وضعت شروطا مسبقة جعلت استقلال تونس مشروطا وجزئيا، ففرنسا تتولى تسيير الشؤون الخارجية والدفاع، وأغلب الإطارات التقنية والعلمية المسيرة للجهاز الإداري والمؤسساتي فرنسية وأجنبية، مما يجعل الوضع صعبا أمام سلطة فتية بإمكانيات محدودة وبتدخلات ضاغطة من فرنسا، هذا إلى جانب

الضغط والخطر الذي يمثله إبقاء فرنسا على أهم قواعدها العسكرية، خاصة على الحدود مع الجزائر لمراقبة تحركات جيش التحرير، [14] وكذا باعتباره خطرا وانتقاصا لسيادة هذه الدولة الفتية.

إن نتيجة الأوضاع الداخلية والإقليمية حتمت إلى حد بعيد اهتمام النظام السياسي ومن ورائه حزب الدستور في تونس بمشاكله الداخلية أساسا وكيفية حلها، إضافة إلى تأثير تكوين شخصية بورقيبة، وكان من أركان حل هذه المشاكل عدم فتح جبهات داخلية وخارجية تولد أزمات سياسية، خاصة مع فرنسا، حيث أصبحت العلاقة مع ثورة الجزائر تشكل مصدر قلق وتوتر بالنسبة لنظام بورقيبة دفعه إلى الحذر الكبير في التعامل معها ودفعه إلى التنفيس عن ضغط المساندة الشعبية للثورة كضمانة لمساندة النظام التونسي في حد ذاته، فلم يكن بورقيبة قادرا سياسيا على تحمل التبعات السياسية والاجتماعية والشعبية لقطع الروابط مع جبهة التحرير. ومن ثم كان على تونس تحمل تبعات المساندة الرسمية والسرية أيضا لثورة التحرير والمساعدات التي كانت تقدمها لجبهة وجيش التحرير، وكان منها السماح باستعمال أراضيها لمرور الإمدادات، وكذا السماح لتواجد مجموعات من عناصر جيش التحرير فوق أراضيها، والتي ستتوسع إلى وجود مجموعات من المدنيين الفارين من البطش الاستعماري، وأتخذ جيش التحرير الجزائري الأراضي التونسية الحدودية كمنطلق لهجومات وكقاعدة للانسحاب بعد المعارك، وهو ما كانت فرنسا تدركه جيدا، مما جعل العلاقة بين تونس وفرنسا تتدهور وتتوتر كلما زاد تصعيد جيش التحرير، إضافة إلى تلقي ممثلي جبهة التحرير المساندة في تواجدهم على الأراضي التونسية و اجتماعاتهم بالمسؤولين التونسيين على مر السنوات.

وبالتالي فإن تطور الأحداث في الجزائر وخاصة بعد مؤتمر الصومام 1956م والتأثير على مسار السياسة الفرنسية في منطقة المغرب العربي، إضافة إلى الأزمات السياسية الداخلية في فرنسا، كل ذلك أدى إلى تدهور علاقات تونس وفرنسا للجوء هذه الأخيرة لانتهاك سيادة تونس المنتهكة أصلا باتفاقيات الاستقلال، من خلال التدخل في أوضاعها الداخلية، عكس" التكافل المتبادل"[16] الذي نصت عليه الاتفاقيات.

لقد تأزم الوضع الداخلي في تونس نتيجة آثار رفع فرنسا لإعاناتها الاقتصادية والمالية، كوسيلة ضغط على تونس لمنع مساعدة الثورة الجزائرية، ونتيجة لبروز معارضة داخلية. وحاولت تونس إيجاد البديل باللجوء إلى الأمم المتحدة، مما أستدعى تدخل الوساطة الأمريكية البريطانية لمنع التدويل، فتوجهت تونس للولايات المتحدة لربط علاقات معها وطلب قروض مالية لتسيير شؤونها.

إذن أثر ارتباط تونس بفرنسا فقيدها، وبعد سنتين من الهدوء (1955م-1956) تبدلت العلاقات منذ 1957م لعوامل طرأت كتغير موقف الإتحاد السوفيتي من الثورة الجزائرية وبداية إهتمام سياسة

الولايات المتحدة بشمال إفريقيا وتعاملها مع قضية الجزائر.[17] فكان الإدراك أن العمل القطري الضيق يصعب إيجاد مخارج للوضع الداخلي والإقليمي، ومن ثم احتاجت تونس كما المغرب لمتنفس و لمبادرة قد تحرك تأزم الوضع من خلال العمل المشترك، فشكل كل ما سبق إطار تاريخيا و عوامل دافعة لعقد مؤتمر طنجة.

يعتبر مؤتمر طنجة أول محاولة للعمل المغاربي المشترك أثناء مرحلة الكفاح من أجل الإستقلال، انعقد بتاريخ 27-04-1958م بمدينة طنجة المغربية، ولم يكن التمثيل فيه على مستوى الدول أي المستوى الرسمي وإنما على مستوى الأحزاب السياسية في تونس والمغرب بحضور كل من الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الاستقلال المغربي، ومن ثم يكون الالتزام داخل المؤتمر التزاما حزبيا، مما يعبر عن تغير على مستوى العمل الدبلوماسي.[18] ولعل أحد الأسباب ارتباط تونس والمغرب باتفاقيات الاستقلال المشروط مع فرنسا، وكذا بمشاركة جبهة التحرير القائدة للثورة الجزائرية.

دعا حزب الاستقلال المغربي لعقد المؤتمر، وهي فكرة راودت قادة تونس والمغرب منذ قمة تونس في أكتوبر 1956م (وهي القمة التي لم تشارك فيها جبهة التحرير لقرصنة قادتها الخمسة جوا من طرف الطائرات الحربية الفرنسية)، وفي 20 نوفمبر 1957م عقد اجتماع ثنائي في الرباط بين محمد الخامس[19] وبورقيبة للتشاور وإيجاد حل للقضية الجزائرية داخل إطار التقارب الفرنسي المغاربي الذي كان يدعو إليه بورقيبة.[20] فاستجاب حزب الدستور التونسي مباشرة وأصدر بيانا رحب فيه بالفكرة، واقترح عقد مؤتمر في تونس أو الرباط "لضبط الخطط والوسائل الكفيلة بتحقيق جلاء القوات الأجنبية وتحرير الجزائر، وبعث المغرب العربي الكبير."[21] اتفق وفدي الحزبين على ضرورة تجسيد وحدة المغرب العربي والنظر في المشاكل القائمة في شمال إفريقيا وعلى رأسها قضية الجزائر، وعلى عقد اجتماع في طنجة تحضره جبهة التحرير.[22]

ثالثا- قرارات مؤتمر طنجة :

دامت جلسات المؤتمر أربعة أيام، ابتداء من 27-04-1958م برئاسة **علال الفاسي** (1910-1974)، وبحضور حوالي 19 عضوا يمثلون أعضاء الوفود الثلاثة،[23] وكان **الباهي الأدغم** (1913-1998) ممثلا للوفد التونسي.

عرفت الجلسات تدخلات ونقاشات وتبادل للآراء والمواقف بين وفود الدول الثلاث، وكانت محاور المؤتمر تدور حول أربعة نقاط :

أ- حزب الاستقلال في الجزائر.

ب- تصفية قواعد الاستعمار.

ج- وحدة المغرب العربي من حيث شكلها وقواعدها والمرحلة الإنتقالية.

د- إنشاء منظمة دائمة لتنفيذ قرارات المؤتمر.

كانت محاور المؤتمر مرتبة حسب الأهمية، وبالتالي جاءت القرارات كذلك، ومن ملاحظة محاور المؤتمر يبرز أن القضايا الآنية قد طغت على الاهتمام المغاربي، ومن ثم فإن المنطلق الواقعي كان أيضا مسيطرا، فتداعيات حرب التحرير في الجزائر وتطوراتها، انعكست على كل المنطقة. وشكل موضوع بقايا الاستعمار اعتبارا واقعيا كذلك لآثاره على العلاقات الفرنسية المغربية ولتأثيره على ثورة الجزائر أيضا. حيث عبر الأدغم عن ذلك بقوله "فكان من الضروري وضع المعضلات من مشاكلنا الكبرى وضعها الواقعي في نصابها الحقيقي بكل وضوح وهي كما لا يخفاكم متداخلة ومتشعبة وقد توفقنا لتحديد جدول أعمال سيحتوي على مشاكلنا الحيوية المستعجلة وهي إن أنجزناها تكون ضربا من الوحدة مما يربط بين تلك الأجزاء ربطا واقعيا محسوسا رغم المظاهر المتنوعة." [24]

عبرت قرارات المؤتمر عن المحاور الأربعة، حيث أقرت الوفود دعم الثورة في الجزائر، والدعوة إلى تكوين حكومة مؤقتة جزائرية مع اشتراط الموافقة المسبقة من تونس والمغرب لإعلانها؛ وبعد اعتراض جبهة التحرير عدل عن ذلك إلى طلب استشارة حكومتي المغرب وتونس[25] في الأمر.

كما دعوا إلى تصفية الاستعمار ووحدة المغرب العربي والتي لم يحظ قرارها بنقاشات مستفيضة، مما يؤكد أن الرغبة لتجسيدها لم تكن حقيقة أو صادقة تماما على الاقل، وذلك لخوف النخب السياسية على ضياع الامتيازات القطرية، وعلى مشاركة الجزائر غير المستقلة فيها، وأضيف إلى قرارات المؤتمر بيان الموقف من الدعم الغربي لفرنسا.

لقد طغى مفهوم وحدة العمل على وحدة الهوية "القرارات موجهة إلى مواجهة الاستعمار الفرنسي وليس الوحدة"، [26] حيث أبرز مؤتمر طنجة الاختلاف حول مفهوم الوحدة بين جبهة التحرير التي دعت إلى وحدة العمل لمواجهة العدوان المشترك؛ وبين موقف تونس والمغرب الذي يرى استحالة إقامة مؤسسات الوحدة قبل استقلال الجزائر. فكان توحيد المعركة من أجل تصفية الاستعمار في الجزائر وبقاياه في الدول المغاربية الأخرى شرطا أساسيا لقيام وحدة المغرب العربي، وذلك ما برز في تصريحات وخطب القادة في تونس والمغرب. وتم النظر إلى حرب الجزائر كعائق وحيد أمام تحقيق الوحدة.[27]

و من ثم لم تطرح الوحدة المغاربية كإشكالية ولم تحضر الوفود أرضية عمل لمناقشة هذه النقطة، ولعل هذا ما يفسر الدخول المباشر في صميم الموضوع بتحديد شكل الوحدة المنشودة ومجالاتها، والمؤسسات التي تجسدها. ومن مجريات المؤتمر والقرارات التي أتخذها يمكن الربط ما بين الدوافع والآثار التي ترتبت عليها بالنسبة إلى تونس.

رابعا- تأثير دوافع المصلحة الداخلية على مواقف تونس:

يمكن القول إن أهداف تونس براغماتية إلى حد كبير، قد تفسر لجوؤها إلى انتهاز فرصة اعتداء **ساقية سيدي يوسف**، وانقطاع العلاقات مع فرنسا لتحقيق عدة أهداف داخلية وخارجية، حيث كان "للأحزاب السياسية" مطمع الوحدة المغاربية وكذا الجماهير الشعبية من خلال دعوة التضامن الشعبية إلى مؤازرة الثورة، ومن وراء هذا المطمع تحقق تونس أهدافا أخرى، عبرت عنها سياسة المراحل التي انتهجها بورقيبة "الخطوة خطوة" أو ما يسمى بسياسة "خذ وطالب".

لقد كانت تونس ولا زالت حتى مؤتمر طنجة واقعة تحت تهديد بقايا النظام الاستعماري، فاتفاقياتها مع فرنسا تجعل هذه الأخيرة تسير الشؤون الدفاعية، وتكوين المؤسسة العسكرية على النمط الفرنسي، والإبقاء على بعض القوات ومطارات ومراكز مراقبة بحرية تترصد الثورة الجزائرية بحوالي 22 ألف جندي في مواقع إستراتيجية.[28] فتكونت مصلحة داخلية ملحة بالنسبة إلى تونس لتبحث عن الظروف المناسبة والحجج الدامغة لتطالب بالجلاء.

كما أن طبيعة تكوين النظام التونسي ذو الميول الغربية جعلته يمتلك الحساسية من الحركات الثورية، وجعلته ينبهر بالتجربة النهضوية الغربية، وينخرط في إطار النموذج الحداثي الغربي، فيعتبر أن ما أوصل الغرب إلى الحداثة هو ما سيوصل تونس إليها، يبقى فقط تبني الأفكار والمشروع التغريبي لتتحقق نهضة تونس. ومن ثم فإن هذا التوجه يحمل تونس على الاهتمام بالشأن الداخلي كدولة فتية وضعيفة ومتخلفة لديها مهمة عويصة وشاقة للنهوض، فكل ما من شأنه أن يعرقل هذا المشروع يجب التخلي عنه أو حله أو الابتعاد عنه.

لقد عبر كثير من المؤلفين عن منفعية تونس بورقيبة وآخرون هاجموها في ذلك، وحتى اتهمت بالخيانة، وبعد مسافة عقود طويلة يمكن القول إنه ليس من قبيل التحامل أن يوصف موقف تونس بالمنفعية ولكنه منطق المصلحة القطرية الذي لف مواقفها، مهما كانت المبررات والمظاهر والحجج . وقد يكون ذلك من قبيل إدراك القيادة السياسية في تونس لصعوبات توسيع الاهتمام السياسي بالقضايا المغربية، والأكثر من ذلك لصعوبات ومخاطر جعل قضايا المغرب العربي في مرتبة أولى أو تسبيقها

على قضايا تونس الداخلية، والسبب ببساطة أن هذه القيادة وتونس معها لا تملك مقومات ولا قدرات الانخراط العميق في هذه القضايا فاكتفت بما يمكن القيام به، وبما يمكن الاستفادة منه قطريا أيضا.

فأعتبر مؤتمر طنجة مؤتمرا لصرف الأنظار عن المصاعب الداخلية التي يواجهها حزب الدستور التونسي الجديد وعلى رأسها معارضة اليوسفيين، والأوضاع المتدهورة اجتماعيا واقتصاديا، فكانت تعاني من عدم الاستقرار السياسي والأمني فوظفت الوحدة المغاربية سياسيا.

وبالتالي فإن حزب الدستور قد تبنى إطارا سياسيا واقتصاديا وفكريا للتطور يتماهى مع الحداثة الغربية وأصبح عليه الاستمرار في خياراته الأيديولوجية خاصة مع وجود الاقتناع بها لدى قائد الحزب بورقيبة.كل ذلك سيؤدي إلى نتيجتين: الأولى وهي ضرورة تصفية القضايا العاجلة والضاغطة ليستتب الوضع بالمغرب العربي، ومن ثم يستتب الوضع بتونس، ولا يتأتى ذلك إلا بمحاولة إقناع الأطراف المختلفة بهذه الضرورة ومن إستفاذة الجميع من الحل، والثانية وهي اللجوء إلى طرح العمل المغاربي المشترك كإطار لحل المشاكل والقضايا، ومن ثم إن نجح تستفيد كل الأطراف، وإن لم ينجح يكون ورقة تهديد تجاه فرنسا وتخويفها على المصالح الفرنسية في المغرب العربي .

حيث عبر الباهي الأدغم في خطاب الافتتاح عن تعليل ومناقشة ظرفية المؤتمر والأهداف "أن وحدة شمال إفريقيا قد أصبحت ضرورة يؤيدها التاريخ والمعتقد والمدنية المشتركة ويفرضها وجوب التعاون لضمان مصالحها الحيوية وكيانها." [29]

وأبدى الوفد التونسي ترددا في اتخاذ قرار الالتزام الحكومي بتنفيذ قرارات المؤتمر متحججا بأن التمثيل الحكومي لا يوجد وغير رسمي، وحاول الاكتفاء بسعيه لدى حكومته لتنفيذها، ثم تعهد بتنفيذها إما على مستوى قنوات الحزب أو على مستوى قنوات الحكومة.[30]

كما برز التأثر بالروابط مع فرنسا حين تهرب الوفد التونسي من المشاركة في صياغة قرار يدين السياسة الغربية (الحلف الأطلسي) في مساعدتها لفرنسا "إننا نتأسف عن عدم قدرتنا المشاركة في الإدانة "[31] فعدل القرار وجاء على شكل إعلان ملحق بقرارات المؤتمر. دعا الوفد إلى تنسيق السياسات الخارجية وإلى نوع من عدم الانحياز، بالدعوة إلى تجنب الوقوع بين المطرقة والسندان بين القوى المتنازعة في العالم وتجنب سياسة الانضمام إلى الأحلاف العسكرية والكف عن التصرفات الفردية التي تضرب المجموعة.[32]

يبرز المنطق القطري من الاتفاق على إنشاء مجلس استشاري يمثل الشعوب لا الحكومات حيث اعترض الأدغم على اقتراح علال الفاسي بإنشاء أمانة دائمة للمؤتمر من ستة أعضاء تحرص على

تطبيق القرارات ومقرها طنجة، واقترح بدلا من ذلك تقسيم الأمانة إلى لجنتين فرعيتين مقرهما بتونس وطنجة، مما يبرز عدم الثقة ومنطق القطرية الضيقة.

كما يبرز المنطق القطري في الاتفاق على إجراء مشاورات دورية على مستوى الحكومات. حيث تمت صياغة قرار توحيد المغرب العربي في فقرة واحدة، فبعد التذكير بأهمية المؤتمر للشعوب قرر أن يعمل لتحقيق الوحدة عبر مرحلة انتقالية يشكل فيها مجلس استشاري منبثق عن المجالس الوطنية المحلية مهمته دراسة القضايا ذات المصلحة المشتركة وتقديم التوصيات للسلطات التنفيذية المحلية، وأوصى المؤتمر بأن لا تربط الحكومات منفردة مصير شمال إفريقيا بميدان العلاقات الخارجية والدفاع إلى أن تتم إقامة المؤسسات الفدرالية.[33] ويلاحظ أن محاضر جلسات المؤتمر كتبت باللغة الفرنسية وأن مصطلح شمال إفريقيا تردد كثيرا فيها وحتى في القرارات، وهو مصطلح يستبعد صفة العربي ويبدو محايدا، لكنه يعتبر استبعادا لمصطلح المغرب العربي الذي يوحي ويحيل إلى وجود المشرق العربي.

أما ما يتعلق بقرار تصفية بقايا السيطرة الاستعمارية، فذكر بوضعية تونس والمغرب من جراء القيود العسكرية والاقتصادية المفروضة، واستنكر استمرار وجود القواعد الأجنبية، وطالب بإلحاح الكف عن استعمال قواتها العسكرية كقاعدة للعدوان ضد الشعب الجزائري، ثم كانت التوصية للحكومات والأحزاب السياسية للتنسيق لاتخاذ الإجراءات لتصفية البقايا.

خامسا– تأثير تطورات ثورة التحرير في الجزائر على المواقف التونسي

لقد كان التأثر بأحداث الثورة في الجزائر كبيرا، وانعكس ذلك بالضرورة على علاقات تونس بفرنسا، فتونس تقع بين الجزائر والمشرق العربي وتمر بأراضيها الإمدادات منه، كما أن الجيش الجزائري يتمركز فوق أراضيها، وكان الحصول على التموين والسكن ومعالجة المرضى في مستشفياتها، إضافة إلى أن إذاعة تونس كانت تبث كل يوم حصة لجبهة التحرير باسم "صوت الجزائر الشقيقة".

أصبحت تطورات الحرب الجزائرية هاجسا لدى تونس خاصة مع حساسية النظام التونسي من الحركات الثورية. فكانت تونس والمغرب معنيتان دائما بالقضية الجزائرية، وعلى الأقل بحكم الالتصاق الجغرافي والروابط التاريخية، وتأثير ما يحدث في الجزائر عليهما سياسيا وعسكريا وشعبيا وأمنيا.

فالحركات النقابية العمالية والتنظيمات الاجتماعية تلقت الدعم من سياسيين قياديين في الحركة الوطنية التونسية كصالح بن يوسف، ففي المرحلة الأولى أواخر 1955م تحالفت المعارضة مع الثورة، فشكلت جيش التحرير التونسي بعلاقات وثيقة وتعاون عسكري، وأصبح لها دور فعال في تعبئة

وتنظيم التعاطف الشعبي التونسي لنشاط جيش التحرير المسلح، من دعم لوجستيكي ومنطقة عبور للأسلحة والإيواء وتمركز فرق الجيش، إن ذلك هو التضامن الشعبي والذي سيرافقه الدعم الرسمي واللذان سيحدثان رد سلبي لدى فرنسا.

كان لجوء السلطات الاستعمارية إلى إنشاء **خط موريس** الفاصل بين الحدود التونسية الجزائرية لأجل عزل الثورة في الجزائر ومنع التموين عنها من تونس، كما عمق الاستعمار من إجراءاته بالاعتداءات المتكررة للجيش الفرنسي على المناطق الحدودية بين تونس والجزائر، وفي خطاب لبورقيبة سنة 1957م وجه رسالة لعسكريي الجزائر حملهم فيها مسؤولية توتر العلاقات بين تونس وفرنسا، واعتبر أن ملاحقتهم للثوار داخل التراب التونسي يضع استقلالها مهب الريح وعبر عن استعداده للتوسط وأمله في إنشاء "منظومة تعاون فرنسي – شمال إفريقيا" [34] ، مثل اشتباكات جانفي 1958م ووقوع خسائر بشرية ومادية، ومن الغارات الجوية لسلاح الجو الفرنسي على المناطق الحدودية وضربها لقرية ساقية سيدي يوسف 08-02-1958م والتي قتل فيها 79 مدنيا، بحجة ملاحقة فرق الجيش، فردت تونس بطرد خمسة قناصل فرنسيين من أهم المدن التونسية، وبحصار الثكنات العسكرية بتونس، ثم صعدت بأن طرحت موضوع تصفية القواعد العسكرية. وعقب ذلك تدخل مجلس الأمن مرسلا وفدا إنجليزيا أمريكيا برئاسة مورفي وبيلي لإعادة العلاقات، ثم سويت الأزمة بوصول شارل ديغول (1890م-1970م) للحكم في فرنسا 1 جوان 1958م.

أحدث تقديم الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا منحا لتونس، أزمة في الحلف الأطلسي، مبررا بمنع تونس من اللجوء إلى الإتحاد السوفياتي لاستيراد الأسلحة.[35] لقد شكلت تونس بورقيبة نموذجا يحقق مطامح المشروع الأمريكي في العالم الثالث كجبهة أمامية ضد الشيوعية، في إطار الحرب الباردة والتنافس على مناطق النفوذ، فمنطقة المغرب العربي منطقة نفوذ للكتلة الغربية وعلى رأسها فرنسا، غير أن فرنسا فشلت في القضاء على الثورة في الجزائر من جهة، وتزخر المنطقة بالثروات المعدنية والبترولية وخاصة الصحراء الجزائرية من جهة ثانية، والرغبة في الحفاظ على أمن واستقرار قواعدها العسكرية من جهة ثالثة، ورفض نفوذ الرئيس المصري جمال عبد الناصر (1918م-1970م) من جهة رابعة، ورفض دخول الكتلة الشرقية المنطقة من جهة خامسة، شكلت كلها عوامل للاهتمام الأمريكي بالمنطقة. وكان التوجه الجديد لتونس نحو الولايات المتحدة بنتيجة تحرر جزئي من فرنسا وضغوطاتها، فتمويلات أمريكا مثلت 47 بالمائة من جملة الاستثمار الخام في فترة 1957م-1961م.[36]

كان الخوف التونسي من انعكاسات الثورة الجزائرية مرتبطا أيضا بتهديد أيديولوجية جبهة التحرير، لهذا ستسعى تونس إلى المطالبة بإيجاد حل للقضية الجزائرية، فهذا الاهتمام بتوطيد الوضع الداخلي

جعلها تهتم بتحاشي امتداد النزاع إلى مجمل المغرب العربي، وكان من وسائلها ممارسة الضغوط على ممثلي الثورة، وإقامة رقابة صارمة على القواعد الخلفية لجيش التحرير بأراضيها[37] بضغط من فرنسا، ولجأ بورقيبة إلى طلب وضع المنطقة الحدودية تحت المراقبة الأممية، هدفا إلى تدويل قضية الجزائر من جهة، والتملص من تحمل المسؤولية أمام فرنسا من جهة أخرى.[38]

كما شجع بورقيبة التيار التفاوضي داخل جبهة التحرير متمثلا في فرحات عباس وهو التيار الذي أخذ يسيطر على قيادة الثورة.[39] على حساب تيار القومية العربية، مما أدى إلى تأزم علاقات الجبهة مع مصر سنة 1958م فأوقفت مساعداتها من السلاح والذخيرة، وحتى عندما شكلت الحكومة المؤقتة جرت محاولة انقلابية عليها من طرف العقيد محمد لعموري بالاعتماد على المخابرات المصرية وأنصار بن يوسف صالح.[40]

سادسا– تأثير تيار القومية العربية بزعامة مصر على الموقف التونسي:

قامت ثورة 23 يناير 1952م بمصر، وأوصلت تيارا إلى الحكم يتبنى قضية تحرير الوطن العربي في إطار أيديولوجية قومية عربية بقيادة مصرية، ومن ثم هدف إلى تحرير المغرب العربي ووحدته، مما أثر في نفوس الوطنيين في المغرب العربي، فأصبحت مصر نقطة استقطاب للثوريين العرب، مما زاد في تصاعد تيار القومية العربية، وهو تصاعد سيقنع فرنسا أن عدم منح تونس استقلالها يغلب التيار الثوري القومي بدعم من عبد الناصر على حساب التيار المتفرنس، وبالتالي قد تخسر نفوذها الثقافي والاقتصادي، فسارعت حكومة غي مولي إلى منح الاستقلال بموجب بروتوكول 20 مارس 1956م. [41]

كسبت ثورة الجزائر التأييد والدعم العربي من مصر خاصة؛ مما أزعج تونس، فكان الجري رواء احتواء جبهة التحرير، والتي بتحالفها مع الناصرية أثارت المخاوف، وأعلنت تونس والمغرب تخوفهما من استمرارية التدخل الناصري في شؤون المغرب العربي، فالأيديولوجية الثورية لمصر تعادي الأنظمة الملكية الرجعية وكذا الأنظمة الحزبية [42] من جهة، والتخوف من احتواء الثورة من جهة أخرى، واحتضان مصر لزعماء المعارضة التونسية والمغربية من جهة ثالثة، وزادت المخاوف بعد إعلان الوحدة المصرية السورية ومن ثم مخاوف انتقال عدوى الأفكار القومية الناصرية إلى المغرب العربي.

فكان الاتجاه إلى معاكسة المشروع الناصري القائم على تحقيق وحدة الوطن العربي كله، إلى السعي لتحقيق وحدة المغرب العربي بعيدا عنه، وزادت الخلافات التونسية المصرية من التخوف،

وزادت الخلافات من الابتعاد عن الدائرة العربية الكبيرة . لقد كان تكوين بورقيبة المخالف لتكوين شخصية عبد الناصر القومي العربي لا يقنعه بفكرة الوحدة العربية، فعادى الأنظمة القومية والتيار الناصري، إنما يهدف بورقيبة إلى إقامة دولة قطرية على النمط الغربي، فتوجه إلى فكرة المغرب الكبير أي عدم التخلي عن الكيانات السياسية الأربعة الواقعة شمال إفريقيا، إنه منطلق إقليمي أكثر منه مغاربي.[43] وأثارت سياسته الخارجية تجاه القضايا العربية معارضة واتهامات بالولاء للغرب، فلم تستقر علاقاته مع الدول العربية، وتخلي عن المشاركة في جامعة الدول العربية، خاصة مع الوحدة المصرية السورية التي أعلنت فيفري 1958م، والتي قوّت آمال الوحدة العربية من المحيط إلى الخليج، بزعامة مصرية؛ هذه الاخيرة اعتبرت مؤتمر طنجة محاولة لاحتواء الثورة الجزائرية من طرف تونس والمغرب وإبعادها عن التأثير المصري. [44]

وقد يكون من أسباب هذا الموقف البورقيبي كرئيس للحزب الدستوري عدم قدرته على مواجهة هيمنة وقدرة النظام الناصري على القيادة وتوحيد جهود الدول العربية، وعدم قدرته على مواجهة الوزن السياسي وكذا العسكري لمصر. إذن أصبح الهدف احتواء الثورة والسيطرة عليها وإبعادها عن تيار القاهرة وهو التيار الناصري، تيار الوحدة العربية وذلك بالعمل على إيجاد حل سلمي للقضية في إطار التقارب مع فرنسا داخل المجموعة الشمال إفريقية الفرنسية.

أظهر الوفد التونسي تشددا في قبول مبدأ تشكيل حكومة جزائرية، ثم قبل به بعد أن اشترط أن يتم ذلك باستشارة كل من تونس والمغرب، واشترط الرجال المناسبين والظرف المناسب، مما يدل على تخوف ورغبة في الاحتواء لما يمكن أن ينجر على تشكيل هيئة رسمية تمثل الجزائريين على المستوى السياسي والدبلوماسي، خاصة بعد بروز الخلاف الأيديولوجي بين بعض عناصر قيادة الثورة الجزائرية الذي كشف عنه مؤتمر الصومام، برفض بعضهم تنفيذ مقررات المؤتمر بحجة أنه انحراف عن مبادئ الثورة كإبن بلة وعلي محساس، المحسوبين على التيار القومي، والبعض الآخر الفارض لتنفيذها وعلى رأسهم عبان رمضان.[45]

سابعا- تأثير السياسة الفرنسية على موقف تونس والتراجع عن مقررات طنجة في مؤتمر المهدية 17 – 20 جوان 1958م:

استغل بورقيبة التهليل الشعبي والإعلامي لقرارات طنجة لحسم المواجهة مع فرنسا الرافضة لإجلاء قواتها عن تونس، وكان التنصل من قرارات طنجة، وتجد أسباب الفشل مرتعا لها في الاختلافات السياسية والأيديولوجية للأنظمة السياسية، والانقسامات والمشاكل التي عرفتها المنطقة، كالخلاف بين تونس والمغرب حول موريتانيا، إضافة إلى الحملة من بعض الأقطار العربية ضد المؤتمر. وأكدت

السنوات التالية تغليب الاهتمامات الوطنية على حساب مطمح الوحدة، ووجدت تونس نفسها بين البحث عن الاعتراف بالشرعية واحترام السيادة، وبين تحمل تبعات حرب الجزائر وتنظيم شؤون الثورة.[46]

عاد **شارل ديغول** إلى الحكم عقب الحركة التمردية لجنرالات الجيش الفرنسي في الجزائر 13 ماي 1958م بقيادة الجنرال **جاك ماسو**، فكشف الوضع عن ظهور سياسة جديدة في المغرب العربي أثرت مباشرة على تطبيق قرارات طنجة. حيث لعبت إستراتيجية ديغول التقسيمية "فرق تسد" دورا كبيرا في كسر البعد التضامني مع الثورة وبالتالي فشل مؤتمر المهدية، والذي عقد كندوة ثلاثية بمدينة المهدية التونسية 19 جوان 1958م بحيث كان قد أوصى مؤتمر طنجة بعقدها لتنفذ قراراته. غير أن العكس هو ما سيتضح وهو التغيير في التعامل مع قرارات طنجة ومن ثم التراجع والتنصل منها تدريجيا تحت مسميات كثيرة.

لقد شنت الصحافة الفرنسية حملة إعلامية ضد مؤتمر طنجة وإبراز مخاطره، بهدف تقسيم الصف المغاربي وذلك بإيعاز من سلطات باريس الرسمية، ونفس الاتجاه ساد ما قبل مؤتمر المهدية حيث ركزت الصحافة على عدم مشاركة الطرف الجزائري، وعلى أن الندوة حزبية، في محاولة لدفعها للانعقاد على مستوى حكومي[47] حتى تتمكن فرنسا من السيطرة والتحكم في سياسة تونس والمغرب.

كما قامت فرنسا بكسب تأييد الرأي العام الفرنسي والغربي حول سياسة ديغول في المغرب العربي. وفي خضم البحث عن سبل إبقاء الجزائر تحت الجناح الفرنسي ولو بالتنازل عن النفوذ المباشر في تونس والمغرب، وبإنتاج سياسة إدماج الجزائر لقطع الطريق على قرارات المؤتمر، واستعملت فرنسا قرارات مؤتمر طنجة نفسها لتفرق بها بين الأطراف المغاربية، من مسألة الجلاء إلى الحدود، فالتعاون الاقتصادي؛ فغير ديغول من سياسته تجاه تونس بالإعلان عن احترام استقلالها قانونيا وعمليا، وهذا الإعلان يدفع النظام التونسي للاطمئنان على مكاسبه والتزام الحياد حول الوضع في الجزائر، فلما نوقشت مسألة جلاء القوات الفرنسية في ندوة المهدية رد التونسيون بقبول فرنسا مبدأ الجلاء شرط أن يتم وفق رزنامة محددة والاحتفاظ بقاعدة بنزرت في إطار اتفاقية، ورفض الوفد التونسي إطلاع الوفد الجزائري على محتوى وثيقة الاتفاقية بحجة أن محتواها عرض أثناء المناقشة، مما يدل على غياب الثقة من جهة وعلى سيادة المنطق القطري من جهة أخرى.

بدأ ديغول منذ 7 جوان في تنفيذ اتفاقيات انسحاب الجيوش الفرنسية باستثناء مرفأ بنزرت، بعد عقد اتفاقية الجلاء، وقامت فرنسا بتقديم العرض الاقتصادي لكراء قاعدة بنزرت (مدينة تونسية ساحلية)، والتلويح بالمشاريع الاقتصادية والتي تحتاجها تونس أيما احتياج، فعرض عليها الانضمام في

المنظمة المشتركة لاستقلال الأراضي الصحراوية، وهو مشروع إستثمار صحراء الجزائر بالرأسمال الغربي والجيران (أي تونس والمغرب)، في إطار خطة جعل الصحراء منطقة فرنسية مستقلة تساهم في بناء عظمة فرنسا اقتصاديا وعسكريا.[48] فأصبح الحديث عن مجموعة فرنسية شمال إفريقيا للتعاون يزاحم مشروع وحدة المغرب العربي. فأبرمت تونس إتفاقية مع إحدى الشركات البترولية الفرنسية تسمح تونس بموجبها للشركة بتمرير أنبوب البترول من **حقل إيجلي** بالصحراء الجزائرية عبر الأراضي التونسية إلى ميناء الصخيرة، بغرض تصديره.

فمن خلال ربط تونس بمصالح اقتصادية يتحقق إبعادها عن التقارب مع الثورة، وهذه الاتفاقية لتمرير بترول إيجلي إلى قابس مقابل إيرادات مالية معتبرة، لم يكن لتونس أن تصمد أمام هذا الإغراء في ظل الصعوبات المالية وضعف الاقتصاد في دولة ناشئة.

كما لوحت فرنسا بإغراء المطالب الحدودية، مستغلة مطامح النظام التونسي للحصول على مكاسب ترابية في الجزائر، حيث كانت تونس تطالب بمناطق صحراوية في الجزائر ديسمبر 1958م فيما عرف بـ"مسألة الحدود الجنوبية لتونس" فمثلت قضية لها ومشكلة أيضا. فشكلت لجان للحدود للتفاوض مع فرنسا حول الحدود الجزائرية، وخاصة بعد اكتشاف البترول، وكانت هذه مناورة من ديغول لإبعاد كل تضامن مع الثورة[49] بل بالعكس أحدث صراعا مباشرا بين تونس وجبهة التحرير، في اطار سعي فرنسا لبذر الخلاف ومنع التفاهم على خطة مشتركة.[50]

وأبدى الوفد التونسي في الندوة –حسب محاضر الجلسات– تهربا بشأن مساعدة الثورة في الجزائر بحجة الإمكانيات المحدودة.[50] وبدا واضحا في ندوة المهدية التردد في تنفيذ مقررات طنجة، حيث جعل حزب الدستور من المهدية عرسا للاحتفال بالجلاء، وأظهر الوفد التونسي موقفا واضحا يتعلق بترك بعض المجالات الدبلوماسية التونسية والمغربية للتحرك لإجراء مفاوضات بين الجبهة وديغول في محاولة للضغط على الجبهة لتليين الموقف وقبول الاستقلال المشروط، واعتبر الوفد التونسي فيما يتعلق بتشكيل الحكومة الجزائرية أن مصطلح الاستشارة يصل مداه إلى مناقشة تشكيلة الحكومة في حد ذاتها بمعنى وجوب استشارة تونس والمغرب حول الأشخاص الذين سيتولون مناصب الحكومة، وهذا تدخل صارخ في خصوصيات الجبهة من جهة، ومن جهة أخرى يعبر عن عدم الثقة والخوف من تشكيلتها خاصة من المتحالفين مع عبد الناصر وأصحاب التوجه العروبي. وذلك ما يجد دليله في عدم اهتمام الندوة بمسألة الوحدة والهياكل الفدرالية؛ والاكتفاء بتعيين أعضاء الكتابة الدائمة وهو تراجع واضح في التعامل مع قرارات طنجة، من خلال التهرب من التنفيذ، والذي يقود إلى اعتبار أن مقررات طنجة كان هدفها الأول والأخير الحصول على مكاسب قطرية ضيقة.

خاتمة:

تعرضت تونس ومن ورائها الحزب الدستوري التونسي الجديد للضغوط الفرنسية وهي تحاول تحقيق المطامح القطرية، وتعرضت تونس لضغوط الحالة الجزائرية وهي تحاول تأكيد سيادتها، وتعرضت تونس لضغوط التضامن الشعبي والحزبي المغاربي وهي تحاول تشكيل سياساتها القطرية للنهوض بتونس وتعرضت لضغوط المشروع القومي الناصري وارتباطه بالمعارضة الداخلية وتهديده لمكانة الحزب الدستوري، فكان أن حافظ الحزب على مشروع الاستقلال القطري بقبول مطالب دعم الثورة، والإبقاء على العلاقات الإيجابية مع الجبهة محققا التفافا شعبيا وراء سياساته من جهة وضرب التيار اليوسفي من جهة ثانية وضرب مشروع الكفاح المغاربي الموحد من جهة ثالثة.[52] ومن ثم واجه حزب الدستور مشكلتين أساسيتين كيف يضبط علاقاته مع فرنسا، وفي نفس الوقت تتم المفاوضات معها، ومشكلة الارتباط مع الثورة وانعكاساتها على تدعيم السيادة التونسية.

إن الدوافع السياسية وراء مشاركة حزب الدستور التونسي الحر في مؤتمر طنجة عبرت عن جملة من التحديات والمخاطر الداخلية والإقليمية والدولية، كان على الحزب تجاوزها أو حلها أو الالتفاف حولها حتى يضمن التأييد الشعبي من جهة، ويركز ويدعم موقفه سياسيا على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي كقوة سياسية تقود تونس في مرحلة البناء الوطني، وكمشروع قطري وحيد قادر على إيجاد وتوفير متطلبات هذا المشروع، والتي على رأسها تحقيق الاستقلال التام لإطلاق السيادة الوطنية والأمن الداخلي بحل القضية الجزائرية، وكشريك أساسي لا غنى عنه بالنسبة لفرنسا في المنطقة، وكقاعدة لمواجهة كل من النفوذ السوفياتي والناصري في منطقة المغرب العربي. وأثبتت تجربة مؤتمر طنجة أن توفر الإرادة السياسية الحقيقية والصادقة والمؤمنة بالمشروع الوحدوي وبضروراته وأهميته شرط أساسي في سبيل تحقيق متطلبات الوحدة.

الهوامش:

1- نزلت القوات البحرية الفرنسية في بنزرت 30 ماي 1881م بقيادة الجنرال بريار، توجه نحو تونس العاصمة وفرض معاهدة الحماية على الباي محمد الصادق (1859-1882) باي تونس، أمضاها يوم 12 ماي 1881م في قصر باردو فعرفت باسم معاهدة باردو، جردت هذه المعاهدة تونس من سيادتها الخارجية وضمنت إشرافا فرنسيا على الشؤون المالية والوجود العسكري، فحكمت حكما غير مباشر بواسطة المقيم العام، لكنها ستعود وتجرد الباي علي بن حسين (1883-1902) من صلاحياته باتفاقية المرسى 08 جوان 1883م فحولت الحماية إلى حكم استعماري مباشر بتركيز جهاز إداري موازيا للإدارة التونسية، انتفضت بعض القبائل لكنها فشلت بسبب ضعفها أساسا.

2- طنجة مدينة عريقة مغربية تقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط.

3- الحزب الدستوري التونسي الحر أول حزب وطني تونسي يتأسس في مارس 1920م أصبح يعرف منذ 1934بالحزب الدستوري القديم، كان تطورا لحركة الشباب التونسي التي قمعت قبل الحرب العالمية الأولى، وساهمت عوامل ما بعد الحرب في ظهوره ومنها مبادئ ولسون حول حق تقرير المصير وتحرير الشعوب، من أعضائه المؤسسون: الثعالبي، صالح فرحات، محي الدين القلبي، أحمد توفيق المدني، أحمد الصافي ...، كان الحزب يقدم مطالبه بإرسال الوفود إلى فرنسا في 1920-1921-1924 . وعلى رأس مطالبه إرساء نظام دستوري والفصل بين السلطات وضمان الحريات والمساواة وإجبارية التعليم، في إطار الاعتراف بنظام الحماية. ضغطت السلطات الفرنسية على الثعالبي ليغادر 1923 لكن الحزب واصل النشاط ، لما عاد الثعالبي 1937 لم يستطع توحيد الحزب وحصلت مناوشات مع الحزب الجديد تقلد عدد من قادته مناصب وزارية.

* الحبيب بورقيبة: ولد بتاريخ 03-08-1903 وتوفي بتاريخ 06- 04-2000. يعتبر الأب المؤسس وأول رئيس للجمهورية التونسية 25 جويلية 1957 إلى غاية 07-11-1987، انضم للحزب الدستوري التونسي الحر عام 1933 واستقال منه في نفس السنة ليؤسس في 02 مارس 1934 الحزب الدستوري الحر الجديد برفقة محمد الماطري والطاهر صفر والبحري قيقة، اعتقل بورقيبة 03 سبتمبر1934 لنشاطه النضالي وأبعد إلى أقصى جنوب تونس حتى ماي 1936، سافر بعدها إلى فرنسا واعتقل فيها إثر مظاهرة شعبية عام 1938، فنقل إلى مرسيليا حتى عام 1942... عاد إلى تونس 1943 فأختار المنفى إلى القاهرة 1945 ومن هناك زار الولايات المتحدة الأمريكية، ثم عاد إلى تونس 1949، ثم سافر عام 1950 إلى فرنسا ليقدم مشروع إصلاحات للحكومة، تنقل بعدها إلى القاهرة والهند وإندونيسيا وإيطاليا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والمغرب، ثم رجع إلى تونس 02 جانفي 1952 معلنا انعدام ثقة التونسيين في فرنسا . اعتقل بورقيبة عند اندلاع الثورة المسلحة في تونس 18 جانفي 1952، مع زملائه في الحزب وسجن بتونس وفرنسا. شرعت فرنسا تتفاوض معه فعاد إلى تونس 01 جوان 1955 فاستقبله الشعب بطلا محركا لها، وعقد معاهدة 03 جوان 1955 للاستقلال الداخلي ونشب الصراع البورقيبي، ثم كان توقيع وثيقة الاستقلال 20 مارس

1956 ألف بورقيبة إثرها أول حكومة، وكانت الخطوة الأولى التي قام بها هي إلغاء النظام الملكي في تونس وإعلان الجمهورية نظاما.

* بشير صفير: ولد بتاريخ 27-02-1865 و توفي بتاريخ 01-03-1917 يعتبر أحد قادة الحركة الإصلاحية في تونس.

*علي باشا حانبة ولد عام 1876 وتوفي بتاريخ 29-10-1918 صحفي ورجل سياسة وأحد مؤسسي حركة الشباب التونسي.

* عبد الرحمان الثعالبي: ولد بتاريخ 05-09-1876 وتوفي بتاريخ 01-10-1944 زعيم تونسي سياسي وديني زاوج بينهما، وبين المحلي والإقليمي والعالمي للتخلص من الاحتلال والرفعة بالمجتمع.

3- أحمد خالد، **أضواء من البيئة التونسية**، تونس: الدار التونسية للنشر، 1979، ص.25.

5- الطاهر عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية (1830-1956)** ط2، دار المعارض، 1990، ص. 61 .

6- العايب محمد **مؤتمر طنجة المغاربي دراسة تحليلية تقييمية**، الجزائر: دار الحكمة 2010، ص. 35 .

7- صلاح العقاد، **السياسة والمجتمع في المغرب العربي**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1977، ص 23 .

8- محمد العايب، مرجع سابق، ص36 .

* صالح بن يوسف: ولد بتاريخ 11-10-1907 وتوفي بتاريخ 12 أوت 1961. أحد أبرز قادة الحركة الوطنية، تولى وزارة العدل في حكومة محي شنيق التفاوضية بين 1950 و 1952، عارض منذ 1955 الإستقلال الداخلي، مما أحدث الخلاف بينه وبين بورقيبة، وحدث الشرح داخل الحزب؛ وشكل بذلك معارضة لنظام بورقيبة، استمرت إلى غاية حادثة اغتياله.

9- الرشيد إدريس، **بناء المغرب العربي**، ملتقى نظمه مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، أكتوبر 1981، المطبعة العصرية، تونس 1983، ص 30 -31 .

10- عبد الله مقلاني، **العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962** .أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والأثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة 2007-2008، ص 48 .

11- محمد العايب، مرجع سابق، ص 85 .

12- صلاح العقاد، مرجع سابق، ص 23 .

13- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962**، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997، ص 350-351 .

14- العايب محمد، مرجع سابق، 69 .

15- نفسه، ص 70.

16- نفسه، ص71 .

17- نفسه ص89 .

18- نفسه، ص 126 .

* محمد الخامس هو سيدي محمد بن يوسف ولد عام 1909، حكم المغرب بين 1927 و 1955 ثم نفي وعاد للحكم 1957 إلى مقتله عام 1961 .

19- نفسه ص 125.

20- نص الرسالة، **جريدة العمل**، العدد 05، مارس 1958 .

21- البلاغ للمشترك للوفدين التونسي والمغربي، **جريدة العمل**، العدد 23 مارس 1958 .

* ضم الوفد التونسي كل من: الباهي الأدغم، الطيب مهيري، عبد الله فرحات، أحمد تليلي، علي البهلوان، عبد المجيد شاكر.

22- كلمة الباهي الأدغم، ممثل تونس في مؤتمر طنجة، **جريدة المجاهد**، العدد 23 بتاريخ 07 ماي 1958، ص08-09

23- قرارات مؤتمر طنجة، قرار حول حرب التحريري الجزائرية، **جريدة المجاهد**، العدد 23، 07 ماي 1958،ص 11 .

24- محمد عابد الجابري، **فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الإستقلال**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص 22- 23 .

25- العايب، مرجع سابق، ص 123 .

26- نفسه، ص 99-100 .

* من النشاطات النقابية الداعية للتضامن مع الثورة المؤتمر النقابي الشمال الإفريقي بطنجة 20 – 23 أكتوبر 1957 والذي خرج بالتأكيد على تمسك نقابات شمال إفريقيا بإستقلال الجزائر .

* خط موريس نسبة إلى وزير الدفاع الفرنسي أندري موريس الذي إقترح إنشاء خط مكهرب يفصل الحدود نهاية 1956 وبداية 1957 يبلغ طوله حوالي 750 كلم من عنابة إلى تقريب وعرض يبلغ بين 30 مترا إلى ستون مترا.

27- العايب، مرجع سابق، ص 142 .

28- نفسه، ص 144-145 .

29- نفسه، ص 153 .

30- نفسه، ص 153 .

31- نفسه، ص 161-162 .

32- الخطاب الأسبوعي لبورقيبة 11 جويلية 1957، **جريدة الصباح**، عدد 12 جويلية 1957، عن مقلاتي، مرجع سابق، ص 295 .

33- العايب، مرجع سابق، ص 90-91 .

34- نفسه، ص 92 .

35- محمد حربي، ص 176 .

36- العايب، مرجع سابق، ص 95 .

37- نفسه، ص 180 .

38- نفسه، ص 182 .

39 - Philippe Tripier , **Autopsie de la guerre d'Algérie** . paris . 1972, p 226 .

40- محمد حربي **جبهة التحرير الأسطورة و الواقع 1954-1962** . ترجمة كميل قيصر داغر، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، دار الكلمة ، 1983، ص 176 .

41- صلاح العقاد، مرجع سابق، ص 114 .

42- العايب، مرجع سابق، ص 175 .

43- نفسه، ص 177 .

44- مقلاتي، مرجع سابق، ص 247 .

45- العايب، مرجع سابق، ص 170 .

46- مقلاتي، مرجع سابق، ص 394 .

47- العايب، مرجع سابق، ص 197-198 .

48- محمد الميلي، **مواقف جزائرية**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص 94 .

49- العايب، مرجع سابق، ص171 .

52- مقلاتي، مرجع سابق، ص 248.